الدازاين الممانع

الوجود هنا إزاء الصراع الأساسي

عبد العالي العبدوني

الكلمات المفتاحيّة: عبد العالي العبدوني، الدازاين، هايدغر، الوجود، الصراع السياسي، العولمة، معركة يينا، حرب الخليج، الشرق الأوسط، الحكومة الإسلامية.

من أهم ميزات العالم الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، أنه تحرك عميقًا في التحديات التصادمية إلى أن صار على حد تحول الوجود المائز إلى وجود معمم، مما دفع الكثير من الدول في العالم والتي ترتخي أمام تأريخها بوصفه الطاقة الأساس، والمكنز الذي لا يمكن التنازل عنه، إلى دخول حلبة الصراع الوجودي حتى لا تقع في تماهي يأكل من هوياتها الأساس لفائدة حقيقة مصطنعة اسمها العولمة، بوصفها إيديولوجيًّا "الخلاص" الرائي إلى إعادة هندسة العالم وفق تصور كبروي موحد، قائم على ثلاثية الإقحام للجميع في كلية التواصل الدولي، والاعتماد المتبادل بين كل الموجودات العالمية، وحرية الحركة الاختراقية.

طبعًا السياسة العولمية صارت على الأرض لا يمكن الفرار منها من جهة التشكيك في نواياها، بل أضحى من اللازم مواجهتها بتوسط منطقها الداخلي، أي التعولم المضاد وفق ما يخدم المصالح الحقيقية والمشروعة للقوى الإقليمية، ونحن في هذه الورقة البحثية سوف نبحث موضوعة التعولم المضاد بأفق وجودي أقرب إلى الفلسفة الاستراتيجية، منه إلى الدرس الفلسفي المحايد.

بين معركة يينا وحرب الخليج من اتصال ووصال

عندما شنّ نابليون بونبارت معركته الشهيرة على الجيش البروسي، كان يتحرك بأجندة استعمارية لا تخلو من حلم ميترنيخي، إلا أنه ألبسها لبوسًا حقوقيًّا عالي الجودة، مما جعل الانتصار الكبير الذي حققه يذهب عميقًا في العقل الويستفالي مؤذنًا بنهاية التأريخ الهيغلي وبتحول الحرب إلى عملية سياسية وفق التفصيلة الكلاوسفيتزية.

واقعًا هو لم يكن مدركًا بأنه يفتح بابًا كبيرًا جديدًا في التأريخ الغربي بوصف المعركة الدامية التي قادها هي ذات حمولة حضارية، قلبت موازين الشرعية والمشروعية السياسيتان رأسًا على عقب مانحة للشعب مكنة "تقرير مصيره" في قلب الإمارات والملكيات المتهالكة كما أوراق اللعب، كما رفعت عاليًا الحس القومي الذي لم يكن

متأصلًا من أساسه في قلب القارة العجوز على يد الفيلسوف فيخته الذي أنهى الحالة البونبارتية كحالة تقدمية إلى مرحلة رجعية لا تتجمل إلا بأخلاقيات الملكيات والإمارات البائدة، إلا أن الحركة الدائرية وكأي حركة دائرية لا يمكنها أن تكتمل بدون دوران كلي يعود إلى نقطة البدء فتأتي على الملكية الفرنسية بدورها، مصداقًا للقاعدة المتعالية "كما تدين تدان"، فديناميات الصراع المسلح التي عرفتها أوروبا بعد معركة يينا لم تكن واقعًا إلا استدراكًا لعملية ثأر مخفي ذي حمولة قومية، هزت أركان التوازنات القارية، وساعدت في رسم دول هي أقرب إلى المرايا المكسرة كما ينوه إلى ذلك السوسيولوجي الأمريكي شالرز تيلي في بحثه "بناء الحرب بناء الدول كجريمة منظمة" فتتالي المعارك في القارة الأوروبية أدت إلى ارتفاع الحس القومي، ودخوله مجال الفعالية الجغرافية مما أدى إلى الاستمرار في المعارك من أجل بسط سيادة على النظائر البشرية إن لغة أو إثنية ورسم الحدود الدولتية، حيث ساهمت الحرب في ضمان التوسع والحماية من العدوان الخارجي، بعيدًا عن الترسيمات القروسطية التي كانت أقرب إلى نوادي سياسية مغلقة لها بطاقة ولوج واحدة هي الولاء للشخص الحاكم. لأن الحرب التوسعية كانت تتحرك بهاجس الحماية البعدية وهاجس الحماية كان يؤدي إلى بناء الدولة حكمًا.

إذًا، معركة يينا مما رفعته من شعارات، وضعت "مقدمات" تصور استراتيجي جديد لم يكن معهودًا في القارة العجوز، صحيح أنها أتت على فرنسا نفسها، لكنها بالفعل شكلت قطيعة معرفية مع السابق من التصورات.

وواقعًا ما حاولت الإدارة الأمريكية القيام به في حرب الخليج الرامية إلى إسقاط نظام صدام الحسين تحت ثلاث لافتات أساسية، نزع أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط نظام سياسي داعم للإرهاب، ونشر الديموقراطية. لم يكن الغرض الأساسي منه إلا قلب موازين تدبير الشأن السياسي في مجمل المنطقة العربية تحت عنوان "الانتقال الديموقراطي" وإنهاء ما تسميه المدرسة السوسيولوجية الأمريكية بالمجتمع البريتوري.

فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" بما هو مشروع استراتيجي أمريكي يرمي إلى ضمان الانتقال الديموقراطي وإنهاء العنت السياسي في هذه المنطقة، كان لبوسًا للمرحلة التقسيمية الأساس، وفق ما توافق على تسميته بالسيناريوهات الخداعة.

ذلك أن مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرح من قبل الإدارة الأمريكية لا يهم الحيز الجغرافي التأريخي أي منطقة الشرق الأوسط كما رسم معالمها سايكس بيكو، بل الرؤية الأمريكية رائية إلى مجمل العالم العربي بوصفه شرق أوسط كبير بالإضافة إلى آسيا الأدنى وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، والتي بلورتها الإدارة الأمريكية

واعتمدتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كمفهوم أوسع للتعبير عن الشرق الأوسط[1]، والذي أطلق عليه اصطلاحًا (الشرق الأوسط الكبير) ويضم هذا المفهوم الجديد فضلًا عن الدول العربية، كلا من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

ويتقوم المشروع بالأساس على إعادة رسم الخارطة السياسية بهذه الدول لكي تتواءم مع المجهود الأمريكي، عن طريق إعادة تقسيمها بشكل يسمح بتدبير الجزئيات الجغرافية الناتجة عن التقسيم بطريقة أفضل، وأكثر إذعانًا للمخطط الأمريكي، وإن كانت الإدارة الأمريكية أدارت هذا الملف على أساس أخلاقي بحت.

حيث إنها قدمت ورقت أساسية بهذا الخصوص في اجتماع قمة الثماني الصناعية سنة 2004 بواشنطن بانية هدفيتها على:

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

لكن هذه التقدمات القابلة للتصريف إعلاميًّا لم تكن هي المدار الاستراتيجي الأساسي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية، لأن الحكامة الصالحة لا تتأصل عندها إلا بعد إعادة رسم الخارطة السياسية للدول في منطقة الشرق الأوسط الكبير، ما دامت تعتبر بأن التعدد الإثني (حقوق الأقليات) والتعدد الطائفي (حقوق الأقليات الدينية) تظل مهضومة واقعًا في التدبير السياسي.

طبعًا هذا الترسيم الجديد يحمل أكثر من هدف:

الهدف الأول: هو إضعاف الدول القائمة في الجغرافيا المعنية بشكل يسمح لإسرائيل ولأوروبا بحرية حركة استراتيجية أكبر، خصوصًا بعد توقيع الاتفاق الأساس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المسمى

---

[1] طبعًا مراكز الأبحاث الأوروبية تتحرج من هذا التوصيف إلا أنها لا تخالفه من حيث المبدأ فاكتفت بالتحدث عن منطقة Mena بوصفها أحرف أولية لMiddle East and North Africa، ساعية إلى رسم خطاطة استراتيجية موحدة تشمل كل هذه المنطقة.

بالسوق العبر الأطلسي.

الهدف الثاني: التخلص من خطوط التماس المؤسسة إن على خلفية إثنية أو طائفية، وإعادة ترسيم الحدود على أساسها بدعوى أن هكذا سلوك سيجلب الاطمئنان للمنطقة، يقول الباحث رالف بيترز

> في كل حالة من الحالات، تتبدى خلال العملية الافتراضية لإعادة رسم الحدود صلات عرقية أو شعور طائفي، ويمكننا الآن أن نقارن الخريطتين المرفقتين (الحدود الحالية والحدود المقترحة) لنشعر شيئًا ما بالأخطاء الكبيرة التي تحفل بها الحدود الحالية، إن تصحيح الحدود بشكل تعكس في قدرة الشعوب هو أمر قد يكون مستحيلًا اليوم، لكن لأمد ما، وما يرافقه من دماء لن يمكن الحيلولة دون سفكها ستنبثق حدود جديدة طبيعية[2].

لذا فإن هذا الباحث يرى بأن الخارطة السياسية المثلى للشرق الأوسط الجديد تنبني على تقسيم هذه الدول، بشكل يضمن "الاستقرار" والتي لا تتوقف حكمًا في منطقة الشرق الأوسط بل ستنجر إلى ليبيا ومجمل دول الشمال الإفريقي.

الهدف الثالث: دخول الوهن الاستراتيجي للدول المقسمة، لأن ضعفها سيكون أشد في مواجهة أي مخطط أو ترسيم في المستقبل.

الهدف الرابع: قهر الهويات الكبرى في هذه الدول والسماح بنشوء هويات فرعية فوق دولتية، تمهد للدولنة العرقية، كما في سعيهم الجاد لإنشاء دولة كبرى للأكراد، وللباشتون ولغيرها من الإثنيات أو المذهبيات[3].

بمعنى أن خلاصة هذا المشروع هو خلق جغرافيا إذعان بالمطلق غفلًا عن الأنظمة السياسية القائمة والتي قد

---

[2] رالف بيترز: حدود الدم كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الأفضل ؟ ترجمة علي الحارس ضمن الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم، عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة الرقم 74، بيروت، يناير 2013، الصفحة 27. (بقيت الإشارة إلى أن رالف بيترز ضابط عسكري متقاعد لكن لأرائه مرجعية في الدوائر الأكاديمية العسكرية الأمريكية).

[3] تراجع المفكر الاستراتيجي باراغ خانا عن إصدار كتابه حول إعادة ترسيم خارطة العالم تحت عنوان remapping the world بعد أن أعلن عنه، ربما المستجدات الكبرى كانت سببًا واضحًا وراء ذلك، وهو يعتبر من المفكرين الاستراتيجيين الذين تنبؤوا بأن العالم سيضحي ثلاثمائة دولة.

تزول إثر تنفيذ هكذا مشروع[4].

ومن ينظر عميقًا في رزمة الخطابات الأمريكية خلال حرب الخليج الثالثة يرى بأنها جاءت استكمالًا لحرب الخليج الثانية والمتعلقة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، فثمة تطابقات في مصدر صناعة القرار على ضوء الحربين معًا، كما أن حرب الخليج الثانية عرفت الكثير من الانتقادات لأنها كعملية عسكرية في العقلية الأمريكية كانت تستلزم ليس فقط تحرير الكويت، بل السعي إلى إسقاط نظام صدام حسين إلا أنه ولتوقف العمليات القتالية بعد تحرير الكويت دون إسقاط النظام السياسي، تناسلت الانتقادات سواء داخليًّا أو خارجيًّا بوصفها أول حرب لم تنته بالانتصار، كما لو أنها عملية عسكرية تائهة لم تعرف تحديد غايتها الأساس ووقعت في عرض الإرث الجاكسوني الذي لا يرى للحرب إلا نهايتين إما انتصار أو هزيمة ناضحتين.

فالجهد الأمريكي استكمال للخطاطة المعرفية التي دافع عنها نابليون بقوة السلاح، إذ إنها تحركت في كسر الأبنية السياسية العميقة المتحكمة في المنطقة، طبعًا لسنا ندافع عن الأبنية السياسية التي تمخضت بالطغيان والاستلاب التأريخي في أحلك صوره، بما هو جعالة شقية تسكن المنطق التحكمي، لكن نعمد إلى توصيف الخلفية الحقيقية للحراك الأمريكي.

لذلك لم يتوقف البحث الغربي عند كل منعطف جيواستراتيجي جديد يحدث، عن الدفاع عن "استمرارية التأريخ" من جهة ربط التحولات بالملاكات التأسيسية لليبرالية السياسية الكلاسيكية، هي بوصلة معرفية كثيرًا ما تتفلت فيتم التسارع للقبض عليها مجددًا.

ليزداد الحرص – ما دام الإرث أوروبي قاري – على كسر المرايا السياسية أكثر مما هي مكسرة، أو ما يتوافق على تسميته بـ"تفتيت المفتت" لكن الخاصية اللملمية للعقل الأنجلو أمريكي لا ترى تولدًا إلا من قلب الهويات التحتية بوصفها الضمانة الأساس لمبدأ الطاعة العولمية، بمعنى أن الكسر يكون ملحقًا بخاصية ضمية، تكفل الصراعات البينية إلى الأبد، ورجوع المنطقة إلى ما قبل اللحظة الويستفالية، معارك أمراء وانهيار الولاءات الكبرى وتعويضها بولاءات تشخصنية.

---

[4] واقعًا هذا ما بدأنا نعاينه في الدول التي كانت موضوع "الربيع العربي" حيث الخطاب الانفصالي انفتح أكثر وصارت إمكانية الحكم الذاتي تسير على الأرض وبقوة السلاح أيضًا.

إلا أنه وعلى ضوء الحراكات الاجتماعية القالبة للأنظمة والتي عرفتها المنطقة العربية جعلت الأبحاث والدراسات الأمريكية تتناسل لتصل إلى خلاصة واحدة كبرى وهي أن المنطقة تعرف لا يقينا وهذا المقصد اللفظي الذي تكاثر استعماله يرمي إلى معنى واحد، وهو فقدان السيطرة على المتحولات الاستراتيجية داخل هذه الدول الثائرة، وبأن تحديد ملامحها لن يتحقق إلا بعد نجاح إحدى المشاريع الاستراتيجية الدولية المتصارعة داخلها، والولايات المتحدة لم تعد ممسكة بكل الأوراق.

ولهذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية وكذا حراكها الاستراتيجي بدا مهلهلًا في هذه المناطق، وأضحى الغموض هو الغالب على تصوراتها، وهي مكنة تأريخية كبيرة لركوب الموجة وإحداث منعطف أساسي في المشهد السياسي لهذه الدول، بخلق مشاتل "فكر استضعافي مقاوم" على الأقل معرفيًّا بتنسيق مع الأحزاب السياسية وتمثلات المجتمع المدني هناك، وهي عملية سهلة جدًّا لأن الوقوف في وجه المشروع الأمريكي ظل خطابًا ناضحًا، مما يجعل من التشبيك أمرًا هينًا في ذاته يبقى فقط حسن التشخيص للجهات التي يتناسب خلق جبهة ممانعة معها، والسعي إلى ضرب أوكار الاستخبارات الأمريكية فيها، لأن هكذا فعل سيتحول إلى "عمل وطني" يسجل حقيقتين: الأولى بأن اللايقين الأمريكي أضحى نهائيًّا، والثانية، بأن ثمة تكتلات سياسية ستقفز إلى القمة لأن وطنيتها جعلتها لا تخاف من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سيؤدي إلى تضعضع أساسي للفعالية الأمريكية.

وخصوصًا إذا ما تم إجراء دراسات وأبحاث للتنظيمات الإرهابية في مصر وتونس وليبيا والتي لها ولاءات سعودية لا تخفى، بتوصيف هذا الحراك الأمني بإيعاز أمريكي لإنجاح مشروعها التسلطي في دول الربيع العربي، ولأنها أمام اللايقين تستخدم الوسيط السلفي لإفشال صعود الحس الوطني في هذه الدول، فالربط الأنطولوجي بين المجهود الأمريكي والسعودي سيقدم خدمة جليلة لقضم جغرافيات كانت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

فاللايقين الأمريكي مناسبة تأريخية لن تتكرر، تساعد الخط الإيماني المقاوم إلى التمكن من الجغرافيات المعنية بالتهلهل الأمريكي، فكما أن الطبيعة تخشى الفراغ، فإن الاستراتيجيا تخشى اللايقين، ومن تسرب إليه اللايقين يدفع ثمن انسحابه ولو جزئيًّا من معاقله لمن يملك ذاك اليقين.

الكائن الممانع الذي نبحثه متقوم من تفصيلة "الأنا الممانعة" القائمة إلى جانب "الأنا المتعايشة" ليس بوصفهما منعزلتان عن بعضهما البعض بل بوصفهما قائمتان في نفس "الأنا" الكليانية، والتي سماها الفيلسوف

مارتن بوبر بـ"أنا–أنت" و"أنا–هذا" بوصف الأولى تهم سقف العلاقة الإنسانية والثانية سقف الإنجاز الحضاري[5]، إلا أننا أقمنا الأنا الممانعة مقام الأنا–هذا لأن هذه الأخيرة لا تهتم لنوعية الإبداع بقدر ما تظل محايدة أمام كل المطبوعات العقلية، ونحن رائيين إلى مضامين الإنجاز لا إلى صورته.

حيث إنه يظل من المعلوم بالضرورة أن الأنا الإنسانية وكيفما كانت، تحمل في ذاتها مقدرات متناقضة تتراتب وفق أربع مكونات: المستوى الغريزي، والمستوى التخيلي، والمستوى الإيماني، والمستوى الميتافيزيقي، وهذا التراتب يظل معرفيًّا غير دقيق لأنها كثيرًا ما تعيش تمازجًا وتتداخل بتوصيفات متكثرة على أرض الواقع في الإطار السلوكي وحتى التفكري، قد لا ينتبه لها "الآخر" بقدر ما يبني على إحدى المستويات دون كثير انتباه للأخريات، كما لو أنها سلمت مكانها وانسحبت إلى غير رجعة.

فعندما نتحدث عن الـ"أنا الممانعة" بوصفها خصيصة تؤثث الأنا الإنسانية، فإنه بالضرورة نكون منتبهين لثلاث خصائص تتصف بها: الأولى، أنها وإن كانت متمحضة في الواقع الخارجي إلا أنها معارضة لسيره، الثانية، أنها متوثبة لا تقرأ الواقع بانفعال كلي بل هي أقرب إلى التشكك في جدواه الأخروي، الثالثة، أنها حاكمة على باقي تفاصيل الأنا لأن من يملك أجهزة المناعة كثيرًا ما يتحكم في سير القرار الأنوي عند الإنسان.

إلا أن مجمل المستويات المؤثثة للأنا الإنسانية تظل متمحضة فيها بالضرورة، لوقوعها في البين، بمعنى أنها منفعلة مبنائيًّا لا واقعًا.

فخصوصية الأنا الكلية بما هي جوهر الذات العارفة أنها تنطبع بالصور الحسية وتتعقلها منشئة تحولًا داخل نفس الذات، لهذا أيقنا بأنها مقيدة أي إنها خاضعة لانطباعات الممكنات الخارجية سواء كان هذا الانطباع والتعقل حضوريًّا أو كسبيًّا. وهذه حقيقة غير مدفوعة لأصالة ما يتم معاينته خارجًا.

إلا أنه وإن كان صحيحًا أنها تعمل على تشخيص الإنسان من خلال مجموع الانطباعات والتعقلات التي تقع لها بالمعايشة والتعقل، فإنه يظل أكيدًا أيضًا بأنها تظل في جميع الأحوال مشتركًا وجوديًّا كينونيًّا في الإنسان.

بقي الآن علينا أن نبحث مواطن قيام هذا الجوهر الجسماني بما هو مشخص معياري صرف، هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الـ"أنا" تحتاج إلى مكون خاص يحكم فتتجوهر به تجوهرًا معياريًّا، فتكف على أن تكون

---

[5] Martin Buber, *I and Thou*, tranaslated by Ronald Gregor Smith.

انطباعية بالمطلق. فهو تقييد وجودي أعمق لوجود عميق، الذي هو بالضرورة مطلق ممازج تابع غير متبوع فيكون عين جوهر الإنسان "الأنا" وجودًا معياريًّا متصرفًا في شأنيته.

ذلك أن ال "أنا" ليست وجودًا عاريًا عن المعرفة بقدر ما هي وعاء المعرفة الحضورية، غير أن تلبسات الصور الذهنية والنفسية عليها وتأثرها به تؤدي بها إلى وقوع تعينات مغايرة لعين مكونها الوجودي الملابس لها والمتلبس بها، هذا الوجود اللطيف يجعل من "الأنا" منسجمة مع أنويتها عندما تتحقق المطابقة، وإلا تسرطنت إلى وجود مغاير لكينونتها فتصير "أنانية" بدل "أنوية".

إذا ما قامت الذهنية الممانعة إلى الواقع تستقرئه وتستبطنه فإنها وبغير وعي تقع تحت المباني الاستدلالية الأساسية من قراءة لموازين القوى، ولخطط الغير وكيفية المواجهة، لكنها من حيث لا تدري تتذرع بالأدوات الوجودية الخارجية لمواجهة هكذا تمدد.

صحيح أن المنطلق الممانع يظل حاضرًا في هكذا قراءة ومع هكذا مواجهة، لكنها لن تخرج من الذرائعية حكمًا، لتقدم رجلًا وتؤخر أخرى.

أما الأنا الممانعة فإنها تحمل كمالات التعامل مع الواقع الخارجي بذهنية طهرانية لا تعرف ذرائعية على مستوى التفكير وإن تحركت بها على مستوى الواقع، لأن الذرائعية المبنائية إذا ما خالطت العقل الإيماني تحمل إليه التوجس والتشكك في اتخاذ القرارات، وتجعل مكون "الشكية" يتصرف فيه بالممازجة والمخالطة، ومن هنا يتجلى لنا خطر الاستكانة للأنا الكلية المنفعلة واقعًا بالخارج، بخلاف الأنا الممانعة التي تشتغل كطابور خامس لدى الروح ضمن عملية التجوهر الإنساني.

فخاصية التوثب تجعل المراجعة قائمة دائمًا وأبدًا لمدماكية الروح لا للوجود الخارجي، وخصوصًا أن الشكية الواقعية حاضرة بالأصالة فيها، بخلاف الأنا الكلية حتى لو كانت إيمانية تراجع الواقع دائمًا وأبدًا وتنفعل بحراكه وتمظهراته.

ولا يتأتى للإنسان أن يعيش تماهيًا مع الطبيعة ومع الوجود إلا بتهذيب القوة الشهوية والقوة الغضبية والقوة العاقلة مع لزوم الإشارة إلى أن القوة العاقلة هي الحاكمة في كل المقامات الدنيا، وكلما شارفت القوة العاقلة لليقين كلما تحقق الإنسجام مع باقي الموجودات فمقام اليقين هو مطابقة الاعتقاد للواقع، وهذا هو عين الانعكاس الكلي بين الكينونة الوجودية وبين الموجودات دونما وقوع انخرام في الفهم أو انجراح في المطابقة.

هو عين الكائن هنا الهايدغري DASEIN فالأنا هنا بوصفها ظاهرة وجودية متعينة زمانًا ومكانًا. الأنا، هي الموجود هنا DA-SEIN. الوجود المتعين بوصفه متشخصًا ومتميزًا كما نعبر نحن. هايدغر يعلن التمييز بين الوجود والموجود؛ بين المطلق وبين هذه الأنا المتعينة "فDASEIN يتحدد بالضرورة في المكان" بمعنى الحقل المتعلق بحقيقة الكائن، ثم التفكر فيه من خلال هذا التصور.

فمضمن كلمة DASEIN كما هي مبسوطة في كتاب **الكائن والزمان** هي الآتية: روح الDASEIN تتأسس في وجوده[6]. وإذًا فإن نقاط الاتفاق هي أن الأنا تشكل ثمرة للوجود التعيني، والفيلسوف هايدغر اهتم بها لما له من تأثر بالظاهراتية الهوسرلية وإن كان قد تجاوزها على مستوى التعالي والحيثية الوجودية. لكننا نحن نرى الأنا بما هي وجود متعين قادرة على الخلوص إلى أصل الوجود إذا ما تخلصت من "الآن" و"الهنا" فبحثنا في SEIN (الكائن أو الموجود) بدون DA (هنا)، ومرتكزنا هو أننا لا نؤمن بجدوائية الفلسفة الظاهرية بالمطلق لأنها حاكمة على صاحبها بالزمن التشخصي لذا هي تهتم بالموجودات مطلق الموجودات ولا تلقي بالًا للوجود بما هو هو.

هذا بالإضافة إلى أننا نبحث عن التمعير في الكينونة بخلاف الفيلسوف هايدغر الذي لا يراها إلا في رحم الزمان دون تزامنية من قبل الكائن "الكائن والزمان يتحددان بشكل تقابلي، ولكن بطريقة تجعل الكائن لا يتحدد بوصفه زمنيًّا ولا الزمن بوصفه كائنًا"[7].

اتفاقنا مع الفيلسوف الكبير هايدغر متأتٍّ في مقام التعين أو التشخص ولو في الآنية لكن مرحليًّا لأننا نرمي أبعد من ذلك مما يجعلنا نمر من الآنيّة إلى اللاآنيّة، لكن في الحقل الفلسفي الاستراتيجي لا يمكن إلا أن نكون مرحليين بالضرورة نتحرك مع الوجود الخارجي خطوة خطوة بلحاظ تغييري ممهد للّاآنيّة.

وبما أن الأنا الممانعة تتصف بصفة التوثب فإن المراجعة تظل قائمة دائمًا وأبدًا لمدماكية الروح لا للوجود الخارجي، وخصوصًا أن الشكية الواقعية حاضرة بالأصالة فيها، بخلاف الأنا الكلية حتى لو كانت إيمانية تراجع الواقع دائمًا وأبدًا وتنفعل بحراكه وتمظهراته.

---

[6] Heidegger, *Qu'est-ce que la métaphysique*, traduit par Henry Corbin, in Questions I et II, (Gallimard: 1968), p. 33.

[7] Heidegger, *temps et être,* in Questions III et IV, (Gallimard: 1976), p. 196.

فكلام أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية لما أعطاه الراية يوم الجمل: "تزول الجبال ولا تزل، عض على ناجذك، أعر الله جمجمتك، تد في الأرض قدمك، ارم ببصرك أقصى القوم، وغض بصرك، واعلم أن النصر من عند الله سبحانه"[8]. رائٍ إلى هذه الحقيقة التي نوهنا إليها سابقًا وهي أنه عندما تشتغل الأنا الممانعة تقوم بالضرورة إلى مغالبة الواقع الخارجي دون انتباه إلى خصيصة ذرائعية مبنائية، فالكلام يهتم إلى إخضاع الواقع الخارجي بأقسى ثبوته إلى ثبات الأنا المقاومة لتصير متغيرًا وجوديًّا، وهي لعمري رؤية وجودية تقهر كل المدارس الفلسفية الوجودية السابقة واللاحقة، لتبني واقعًا جديدًا متوافقًا مع الأنا المقاومة بوصفها همزة وصل بين التجوهر الإنساني والإرادة الإلهية.

كما أنه أعطى درسًا استراتيجيًّا عالي الدقة والجودة، وهي أن حرب المواقع لا تبنى على منطق "الانتظار" و"المقاتلة في البين" بل على منطق "رمي بالبصر أقصى القوم" أي بالنظر إلى آخر رجل محارب يقبع مع زملائه والسعي لاستهدافه بشكل تشخيصي، مما سيؤدي إلى تحويل العراقيل القتالية الأمامية إلى مجرد عائق وقتي لا هدف أساسي يلهي صاحبه، فتضحي الطاقة الحربية أعلى مستوى، لأن وجود نية دك الخط الخلفي يؤدي بالضرورة إلى دك الخطوط الأمامية بسهولة إذ هي متواليات أهداف وأسقف رؤًى، بخلاف من يستنزل من طاقته ليحصرها في محاربة الصفوف الأمامية وبمجرد رؤيته للإمداد العسكري الميداني تجد عيناه تتقلب في محاجرها من الخوف، كما أن المعنى قد يكون أبعد هو أن الرمي بالبصر أقصى القوم يكون بهدف غائي، يعني أن المعركة ما هي إلا تشكل سياسي وتعبير وجودي بشكل مختلف وأكثر عنفًا، فيكون المعنى الأقرب هو رمي بالبصر إلى أقصى مطمح القوم، واعتماده قاعدة في الحراك الاستراتيجي من أجل استهدافه في العمق.

وأحببنا أن نأتي بهذا الدرس كمعامل رؤية وجودية إلى أن "أرض المعركة" – أتحدث استراتيجيًّا – تشمل مجمل جغرافيا "الشرق الأوسط الكبير" كما حددتها الإدارة الأمريكية في عهد بوش والتي لا زالت مستمرة مع إدارة باراك أوباما لكن بلغونة أخف وطأة.

ليستتبع هذا اليقين الإيماني حكمًا قيام "الأنا–هذا" بوصفه إنجازًا ذاتيًّا في الواقع الخارجي، والتي تستغني عن اعتراف الآخر بالأنا، فـ"الإنجاز مباشر يختصر مسار الاعتراف ويشتمل في ذاته على مكافأته الخاصة، ولقد

---

[8] **نهج البلاغة** جمعه ونسق أبوابه العلامة الشريف الرضي مع شرح وضبط للإمام محمد عبده طبعة مؤسسة المعارف بيروت، سنة 1995 أربعة أجزاء في مجلد واحد، الصفحة 115.

نستخلص منه الإحساس بأننا نحن بالذات، وبأننا نعيش في الحقيقة، التي نميل أحيانًا إلى تسميتها "صدقية"[9]، فسؤال الإنجاز الذاتي تحت غطاء إيماني هي أرفع من سؤال "الاعتراف" لأن الغيرية المستدخلة في أصل عملية الاعتراف، قد تمنع من تحقق الإنجاز وفق المنطق الذاتي المرغوب فيه.

فرؤية الغير لمحور المقاومة في مسار الاعتراف قد يكون تحريفيًّا، لأن الآخر قد تحركه هواجس مختلفة عن "خط المقاومة" فيكون اعترافه غير متيسر إلا بتنازل المحور عن خطه لفائدة هذه الهواجس، وعليه فإن المرآة الوجودية للممانعة هي بالضرورة بيضاء غير متوقفة على "الاعتماد المتبادل" بين يدي المختلفات الوجودية التي لا زالت تحمل حسًّا بريتوريًّا أو حتى حسًّا ارتكاصيًّا للورائيات أو ميتافيزيقا المغالبة الهووية.

فأهمية التركيز على (الأنا–الذات) من جهة أنها تضحي بناءً تحصينيًّا لمحور الممانعة، لكن دون أن يتم تجاهل "الأنا–الأنت" بوصفه مجال للتعايش الإنساني[10] هو مجهود تواصلي دون تخلي عن محورية دائرة الإنجاز الذاتي، وبالتالي يظل هذا المعطى من المسلكيات الوجودية السيرية لليقين الإيماني كما نوهنا إليه أعلاه، ذلك أن التواصل يتقوم على المنجز الواقعي لا على الخلفية الخلقية والبحث عن الحد الأدنى في التوافق.

وطبعًا بكل هذا الاقتدار التكويني في الكائن المقاوم تكون لفكرة الممانعة فرصة تأريخية عليه أن يبادر إلى استغلالها في جغرافيات المتحولات الكبرى خارج الأجندة الأمريكية بخلق مشتل ممانع في المشهد السياسي والاستراتيجي حتمًا، لأن اهتزاز تصور سياسي واضح يسمح بتداخل مفاهيم ممانعة ودخولها على الخط، على الأقل بوصفها مقترحًا عموميًّا ببناء الذات وبناء الثقة في نفس الآن.

لذلك في العمق نرى بأن معركة يبنا في منطقة الشرق الأوسط وقعت على مرحلتين، المرحلة الأولى هي معكوسة حيث إن الحلف المقدس الليبرالي سارع إلى حرب "الفكرة الممانعة" في مهدها بتوسط ذراع عسكرية متقدمة تجلت في نظام صدام حسين الذي تلقى دعمًا ماليًّا ولوجيستيًّا عالٍ جدًّا، وبعد الهزيمة التي تلقاها صارت المرحلة إلى التدخل العسكري المباشر في المنطقة، حيث لم يكن نظام صدام حسين إلا بروكسي كبير لهذا

---

[9] تزفيتان تودوروف: الحياة المشتركة تر، منذر عياشي، عن المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى سنة 2009، ص: 212.

[10] تزفيتان تودوروف: ن.م الصفحة 213.

الحلف[11]، وبعد فشله صار لزامًا أن تتدخل الآلة العسكرية الأمريكية مباشرة لتدارك الهزائم وتراكم الدور الإقليمي الذي بدأت تلملمه الجمهورية الإسلامية في إيران، إلا أنها اكتشفت بأن فشل أدواتها الوظيفية كان أكبر مما تم تصوره.

ففي المرحلة الأولى كانت الحرب العراقية الإيرانية معركة بينا معكوسة، إذ إن حلف الأوليغارشية السياسية العولمية هي من بادرت إلى حرب على دولة الثورة، ليتم تدارك الحينونة الاستراتيجية كما لو أن البروسيين قرأوا معالم الأثر السياسي والفكري لحملة بونبارت فسابقوه إلى حرب مهلكة للفكرة، إلا أن الدرس التأريخي المستفاد لم ينجح. أما بعد التدخل العسكري الأمريكي مباشرة لإسقاط نظام صدام حسين، فإنها صارت معركة بينا بتمامها وكمالها، لأن الحرب الأمريكية جاءت على أساس بنية فكرية جديدة تولدت بعد الحرب الباردة بما هي مطمح حضاري انقلابي يتلاءم مع التوجهات العولمية الجديدة.

ومن هنا وأمام تحقق الردع الثوري صار الوجودان الحضاريان يقفان على أرضية مواجهة رأسية خارج منطق الوسائطيات القتالية، لنضحي أمام مرحلة تولد جديدة لصراع الإيديولوجيات الكبرى[12].

فثمة بدء تأريخي يتجلى بدأ سنة 1979 إلا أن صرخته تأخرت إلى غاية 1989 حيث شكلت هذه المرحلة مرحلة حينونة وجودية، وعندما تم الإشهاد على أن الردع الإسلامي تحقق في أجلى صوره صرنا أمام مرحلة كينونة بكل تفاصيلها الشرطية، حيث بدأ البناء على هذا الردع من أجل عالم أكثر عدلًا.

إلا أن الفشل الأمريكي عسكريًّا وثقافيًّا في كل من العراق وأفغانستان، عمق من تروما الفشل في العقل الاستراتيجي الأمريكي، ودفع بأدواتها الوظيفية في المنطقة إلى أخذ المبادرة لتدارك عمق التكاليف الجيوسياسية بكثير من الانخرامات التصورية الراجعة إلى ما قبل معاهدات ويستفاليا. مما أدى حكمًا إلى تقديم دفق استراتيجي

---

[11] حاول نظام صدام حسين إيجاد الكثير من المسوغات لهجومه على إيران الثورة فبدأ بادعاء استرجاع جزء من شط العرب، لكنه سريعًا ما أفصح عن غايته الأساس عندما تحدث عن حماية البوابة الشرقية والوقوف في وجه تصدير الثورة الإسلامية، مما جعله حاملًا لغايات عولمية في حينه.

[12] ليس من باب المصادفة أن عادت إلى الواجهة دراسات تبحث آلية حرب الأفكار وكيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الانتصار في هذه الحرب الجديدة، الانتصار الأساسي الذي حققته بانهيار الكتلة الشرقية جعل العين على موت الإيديولوجيا لكن بعد الصدامات التأسيسية لخط عالمي جديد جعلها تكتشف بأنها صارت امام شيء إسمه حرب الأفكار ويمكنها أن تخسر فيه.

جديد للجمهورية الإسلامية، لأن العالم المتعولم لا يمكنه القبول بالرجوع إلى هذه المرحلة التأريخية بوصفها تهديدًا بنيويًّا لكل ما يشتغل عليه، وسيؤدي حتمًا إلى دفع الموجودات السياسية في المنطقة إلى "مفترق طرق" بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

الحكومة الإسلامية وخلفية صراع المناهج التغالبية

نظرًا لفشل جمهورية فيمار والتي تولدت على أساس ديموقراطي بعد انهيار الامبراطورية الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى والتي مهدت لنجاح الطرح النازي، تناسلت الأبحاث والدراسات الحقوقية بين تياري الوضعانية القانونية والقانون الطبيعي، واشتد الصراع إلى مقام الدخول في تفاصيل "مفهوم الدولة" و"البرلمان" و"الديموقراطية" و"السيادة الوطنية" وغيرها من مفاصل تدبير السياسات العمومية، وتصدى لهذا الصراع النظري فطاحلة الفكر القانوني الألماني الذين يجمعهم ليس فقط الجنسية الألمانية وحسب، بل الاقتدار الفكري للدفاع عن التصورات اللائي يتبنونها.

اشتهرت بمرحلة "صراع المناهج" methodenstreit, querelle de méthodes وإن كان الاسم الأكمل لهذا الصراع هو Methoden- oder Richtungsstreit der Staatsrechtslehre (صراع المناهج أو صراع المعنى في نظرية القانون العام).

حيث إنه خلال مرحلة انهيار جمهورية فيمار، رأى مجموعة من الفقهاء القانونيين الفرصة المؤاتية لتسديد ضربة إلى الطرح الوضعاني الذي كان متزعمًا المشهد القانوني، فاشتغلوا على معنى الدولة وأدوارها بكيفية تنهي الهيمنة الوضعانية، حيث انضم للفريق الطبيعي كل من كارل شميت، وهيرمان هيلر، ورودولف سميند، وكوفمان، الذين تصدوا لهدم رؤية هانس كيلسن النمساوي والذي قدم كتابًا حول نظرية الدولة متأصل بالكامل على البعد القانوني الوضعي، مما اعتبر استفزازًا بالنسبة لتيار القانون الطبيعي.

طبعًا وجد كيلسن الكثير من الفقهاء الألمان الذين دافعوا عن تصوره من بينهم غيرهارد أنشوتز وريشارد توما، وبهذا تكون اكتملت دورة التيارين.

التيار الطبيعي كان يهتم بترسيم أصول السيادة الوطنية ومنحها إطلاقية كاملة في تدبير الأزمات السياسية الداخلية والخارجية وتكميم معارف إنسانية من علم الاجتماع والعلوم السياسية لوضع لبنات "جهاز الدولة"، بخلاف التيار الوضعاني الذي حاول أن ينكب على السقف القانوني وحده وإعطاء معالم تأسيسية، قد لا

تتناسب مع الواقع الإنساني بالضرورة، وتهميش مجمل المؤثرات المعرفية التي تقع خارج القانون[13].

المهم أن أول صراع مناهج حدث كان في أواخر القرن التاسع عشر داخل الخط الفكري الاقتصادي والذي جمع بين كل من كارل مينغر النمساوي و غوستاف شمولر، حيث سعى الأول إلى التخلص من كل الخلفيات الفكرية الغير الاقتصادية لوضع نظرية صافية بهذا الخصوص، في حين أن الثاني لا يبحث الفكر الاقتصادي إلا باستدخال المعارف الاجتماعية والتأريخية في طول الاقتصاد، وقد عمد مينغر إلى خلق ما سوف يسمى فيما بعد بالمدرسة النمساوية التي تتالت مع تلامذته من ميسز إلى أن وصل الدور إلى فريدريك هايك الفيلسوف القانوني والاقتصادي المعروف والذي قدم الكثير للطرح النيوليبرالي.

ما دام هو أحد المؤسسين الفعليين لهذا التوجه الفكري الذي يعتبر السوق هو الضابطة الأقوى لسير المجتمع، وبأن تدخل الدولة لن تؤدي إلا إلى نتائج كارثية، ولذلك يكون من المناسب إعطاء السوق كامل الحرية وكامل الصلاحية لتدبير أزماته الداخلية لأنه الأقدر على ذلك، وتطورت التصورات القانونية بهذا الخصوص، لأنه عقلًا لا يمكن إمداد مثل هكذا فكر إلا بالدخول إلى الحرم القانوني والفلسفي السياسي، فتناسلت التصورات النيوليبرالية مع كل من ميلتون فريدمان الذي أوضح بأن حرية السوق تشكل أقوى لبنة لدمقرطة المجتمع، ومنح الحريات، وبأنه عن طريق خنق السوق تتوقف الحريات الاجتماعية، فتعقب تصوراته كل من القاضي ريشارد بوسنر وغاري بيكر (تلميذ فريدمان) اللذين أسسا التيار القانوني الجديد والذي يعرف تصاعدًا مضطردًا ضمن "تيار القانون والاقتصاد" وقيام الخط الليبرتالي على أعمدة فلسفية قوية بالنتاج الفكري لروبرت نوزيك الذي أصل للمبنى القانوني الفلسفي الجديد المسمى "الدولة ذات الحد الأدنى" The minimal state حيث لم يعد للدولة أي دور غير تعقب الجانحين وإيجاد أجواء مناسبة لتصرف السوق في المجتمع، والامتناع عن باقي أدوارها وتركها

---

[13] لذلك لم يكن مستغربًا أن نجد الفقيه هانس كيلسن يضع كتابًا تحت عنوان **النظرية الصافية للقانون** بمعنى أنه تخلص من كل المعارف الإنسانية الغير القانونية ليضع نظريته، على العموم فكرة النظرية الصافية قد أخذها بالكامل عن الإقتصادي النمساوي كارل مينغر الذي وضع النظرية الصافية للاقتصاد، وهذا الأخير في مواجهة غوستاف شمولر، واقعًا هما من خلقا صراع المناهج في الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر لتتسرب إلى العلوم القانونية والسياسية. لمزيد من التوسع بخصوص هذا الصراع الثنائي مراجعة مقالة ماثيو شاربونو.

Mathieu Charbonneau, *Le Methodenstreit : plus qu'une «querelle des méthodes»*, Série Notes de Synthèses, fév. 2009, Vol 1, N 4, Centre D'études Sur L'intégration Et La Mondialisation.

للسوق بوصفه الضابطة الأعلى[14].

فالدولة التي يدافع عنها الفيلسوف نوزيك لا يراها ترتفع عن سقف حماية الأمن وحماية العقود، مع ترك الدائرة الأوسع للسوق بوصف اليد الخفية هي التي تحافظ على التوازن، بعد أن أعاد مناقشة مفهوم العدالة التوزيعية التي تنبني على المقدرات الإنسانية وحركة العمل دون خلفية الرعاية[15]. وهذا المد الفكري تسرب بسرعة إلى المباني الفكرية في العلاقات الدولية حيث أضحت "السيادة الوطنية" على المحك، لأنها صارت أكبر عائق يمكن أن تعيشه القوى الكبرى في تمرير قراراتها وتطبيقها على الأرض.

وقد تمدد هذا التصور مباشرة بعد انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي مما فتح فترة فيمارية ثانية، تريد القطع مع المدرسة الوضعانية الأرثدوكسية والاشتغال على منظومة فكرية قانونية طبيعية تتزيّ بالزي الوضعاني في تفاصيل دقيقة والكل في خدمة المبنى الطبيعي كما طرح في ألمانيا سابقًا.

أو ما أسماه المفكر فرانسيس فوكوياما بأنه نهاية التأريخ، أي بانتشار الفكر الديموقراطي الليبرالي في العالم بشكل أوسع، لسنا بصدد تدقيق مبانيه الفكرية، بقدر ما نود الإبانة عنه هو أن تصورًا سياسيًّا بدأ يشق طريقه ليغير معالم العالم على أسس فلسفية جديدة، من أجل قانون شمولي يحكم العالم أجمع طبعًا وفق الترتيبات الأمريكية.

---

[14] Robert Nozick : *Anarchie, état et utopie*, tr Evelyne d'Auzac de Lamartine, (Quadrige PUF), p 45. «L'état veilleur de nuit de la théorie classique libérale, limité aux fonctions de protection de tous ses citoyens contre la violence, le vol et la fraude, au respect des contrats passés, etc., semble être redistributif. Nous pouvons imaginer au moins un arrangement social intermédiaire entre le schéma des associations protectrices privées et l'état veilleur de nuit. Puisque l'état veilleur de nuit est souvent appelé état minimal».

[15] أمام تعقد كتاب الفيلسوف روبرت نوزيك أنصح القارئ الكريم بأن يراجع كتاب جونثان وولف المسمى " روبرت نوزيك . الملكية، والعدالة والدولة ذات الحد الأدنى " لأنه أعاد بسط تصور الفيلسوف بطريقة مبسطة ومكدسة تعفي القارئ من تعقب آراء الفيلسوف المعقدة والمشذرة في مجمل الكتاب، ذلك أنه يطرح الفكرة ثم يمر لأخرى وبعد ذلك يعود لنفس الفكرة ليستكمل النقاش بخصوصها مما يؤدي إلى صعوبة في التعامل لحصر آرائه.

Jonathan Wolff : Robert Nozick – *Property, justice and the minimal state*, (polity press, 1991).

ولكي يتسنى تمرير هذه المباني القانونية كان ضروريًّا إعادة التفكير في مفهوم السيادة الوطنية، وبحث دائرة وجودها من عدمها، بشكل جعل الكثير من فقهاء القانون والخبراء يعيدون النظر فيها كما لو أنها ليست من المباني الأساسية للدول.

ومن هنا فإن الحكومة الإسلامية شكلت جرحًا غائرًا إضافيًّا في العقل الاستكباري العالمي لأنها تقطع مع خصوصية المديات الطبيعية أو الوضعانية، لتتأسس على قاعدة متعالية تهيمن على كلا التصورين، روحية سياسية لا تقع ضحية استدلالات دنيوية وتدافعات منطق المغالبة المادية، بقدر ما ارتكنت إلى منطق المغالبة الغيبية والتي لا تؤثر فيها لا التوجهات البراغماتية ولا التوجهات النفعية، وفي الوقت نفسه تجاوزت مضائق الطرح السياسي التيوقراطي الذي يحصن رأس الهرم السلطوي بادعاءات ميتافيزيقية، بل تنزلت إلى الشرعية الشعبية وفق قواعد دينية متعالية تستقرئ التحديات العملية، مما منح هويتها الإسلامية دينامية مبنائية لا تفسح للنقود الغربية بالنفاذ إلى عمق هيكلها السياسي، جعلها تتخلص من متلازمة الصدمة الحداثية كما أرادها المفكر إدريس هاني عندما أكد على ضرورة "تحرير العقل العربي والإسلامي من آثار جروحه الغائرة ونفض غبار الهزيمة والاحتياط وخيبات الأمل التي تجعله عقلًا مرشحًا لتبني كل أشكال الاختزال الفكري والتنظيري"[16]. فأزمة العقل العربي الإسلامي ذات جنبتين: سيكولوجية متجلية في الانجراحات والتعبيرات التعويضية والهذيانية، مؤسسة على أساس صدمة الحداثة والهزائم السياسية والعسكرية والتنموية، وجنبة معرفية متشكلة في المأزق البراديغمي الذي يعيشه العقل والمتأثر حتمًا بالجنبة السابقة مما يدفعه إلى الهامشية والانفعالية الوجودية ذات التعاقلية السلبية خالصًا إلى مقتضى محوري هو أن

> ليس له (أي العقل العربي الإسلامي) منها اليوم إلا الاستعارة (يعني من عقل الحداثة)، بل وأسوأ أشكالها، استعارة خردتها المستعملة. يحدث هذا في السلع والخدمات والقيم والأفكار والتصورات. فالعقل العربي والإسلامي المعاصر إذًا، هو في نهاية المطاف ليس له من هذه الحداثة، سوى سقط المتاع[17].

ولأنها كذلك أضحت لوفيتانا إسلاميًّا أساسيًّا يقف في وجه الوحوش الباردة ذوات الوجنتين الحمراوتين.

---

[16] إدريس هاني: الإسلام والحداثة – إحراجات العصر وضرورات تجديد الخطاب، منشورات دار الهادي ضمن سلسلة فلسفة الدين والكلام الجديد. الطبعة الأولى سنة 2005 الصفحة 62.

[17] المصدر نفسه، الصفحة 63.